

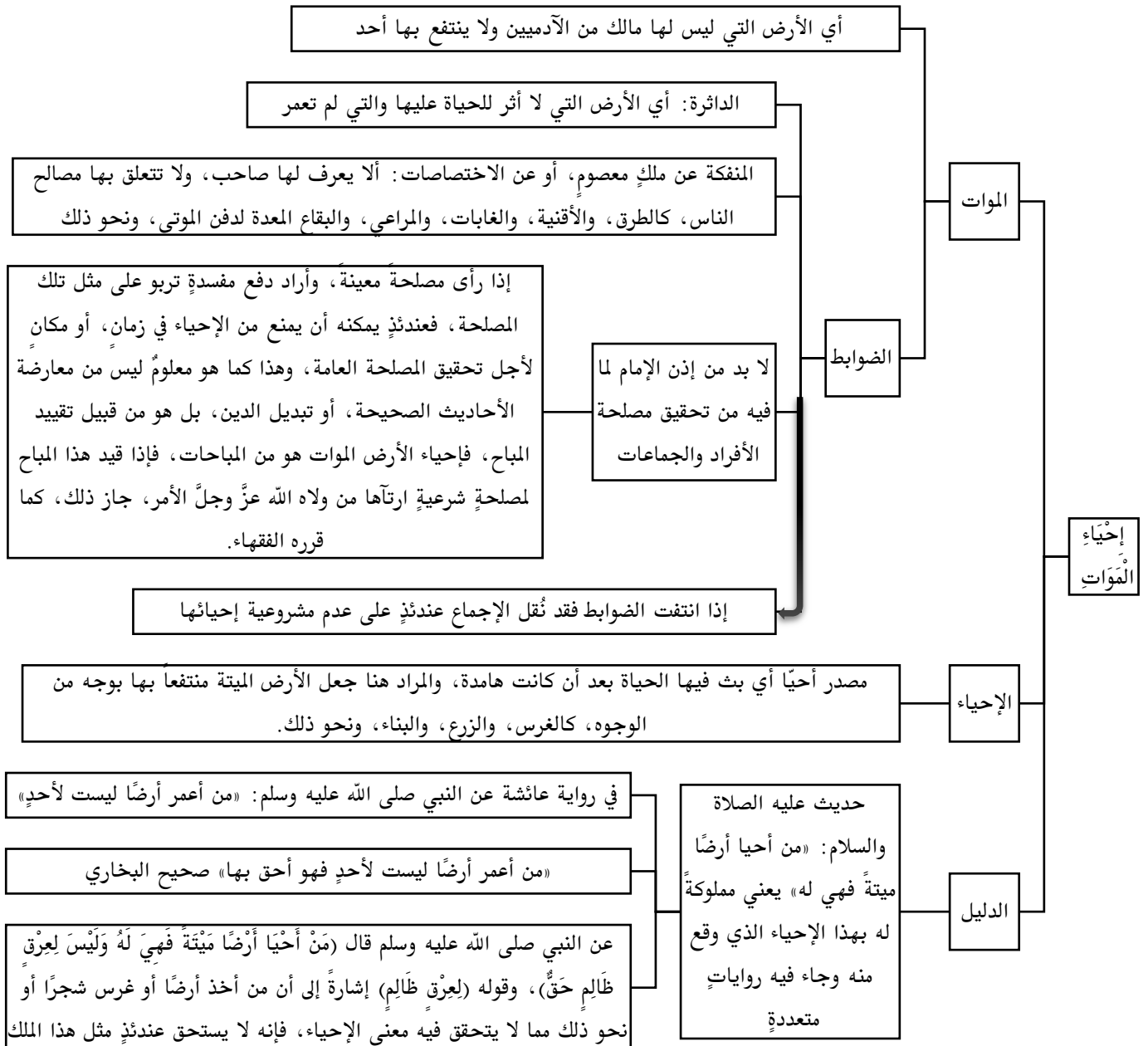
شرح فقه البيوع

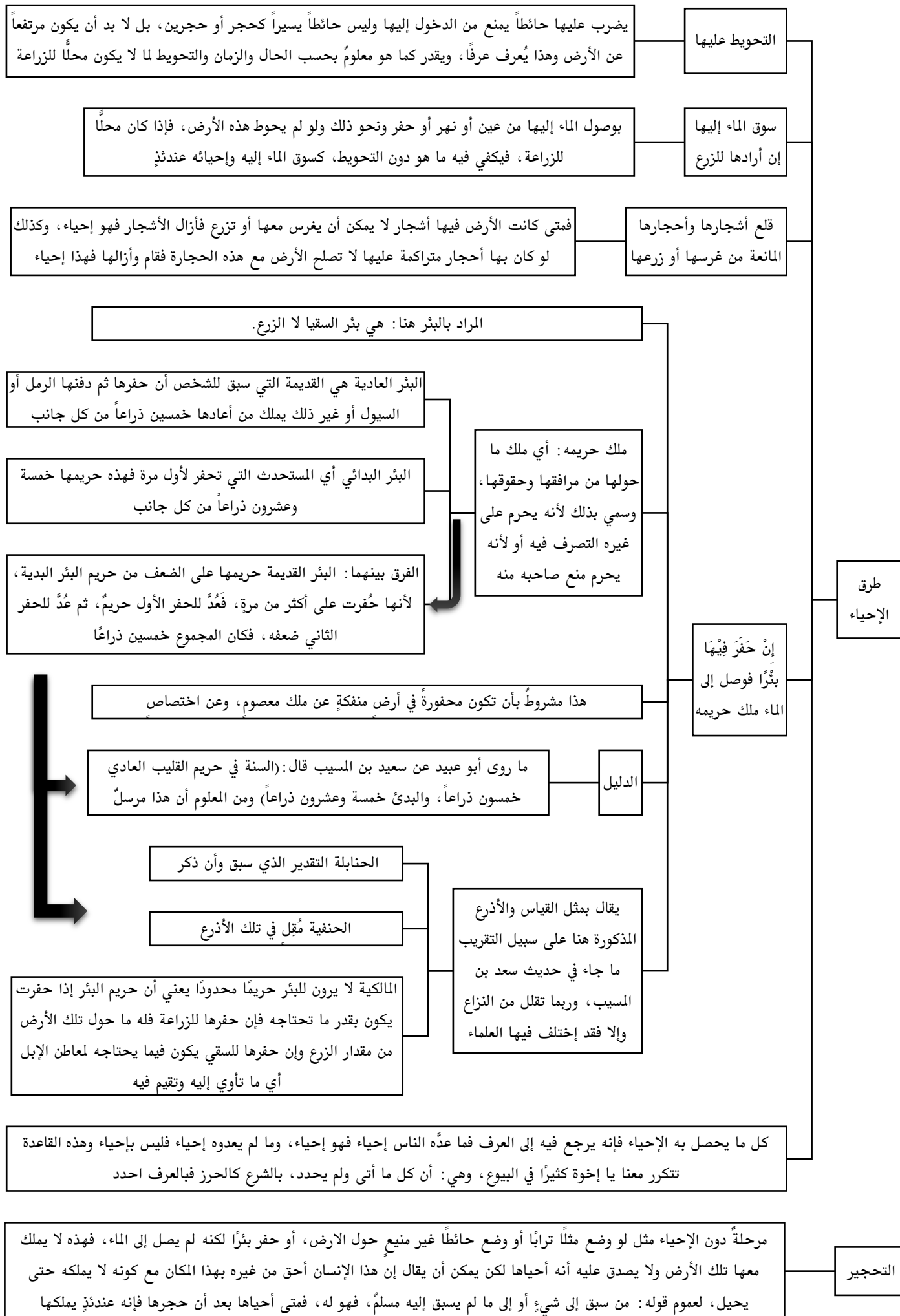
الدرس الرابع عشر



باب إحياء الموات

وهي الأرض الدائرة التي لا يعرف لها مالك، فمن أحيّاها ملكها، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أحيّا أرضاً ميتة فهي له، وإحيّاؤها عمارتها بما تنتهيّ به لما يراد منها كالتحويط عليها، وسوق الماء إليها إن أرادها للزّرع، وقلع أشجارها وأحجارها المانعة من غرسها وزرعها، وإن حفر فيها بئراً فوصل إلى الماء ملك حريمه، وهو خمسون ذراعاً من كل جانب إن كانت عادية وحريم البئر البديء خمسة وعشرون ذراعاً.





باب الجعالة

وهي أن يقول: من رد لقطتي أو ضالتي أو بنى لي هذا الحائط فله كذا، فمن فعل ذلك استحق الجعل لما روى أبو سعيد: أن قوماً لدغ رجل منهم فأتوا أصحاب رسول الله فقالوا هل فيكم من راق؟ فقالوا: لا حتى تجعلوا لنا شيئاً، فجعلوا لهم قطيعاً من الغنم، فجعل رجل منهم يقرأ بفاتحة الكتاب ويرقي ويتفل حتى برأ، فأخذوا الغنم وسألوا عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال: وما يدريكم أنها رقية؟ خذوا واضربوا لي معكم بسهم، ولو التقت اللقطة قبل أن يبلغه الجعل لم يستحقه.

هو حل شرعي ومخرج لكثير من العقود التي ضاق المرء بها ذرعاً

فعالة من الجعل، ومعناه وضع الشيء وتطلق على ما يُعطاه الإنسان على أمرٍ يفعلُه

تعريفها

اصطلاحاً: فهي أن يجعل شيئاً معلوماً لمن يعمل عملاً معلوماً أو مجهولاً مدة معلومة أو مجهولة

بالكتاب

فَقَوْلُهُ تَعَالَى [وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلٌ بَعِيرٌ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ] مَنْ مِنْ أَلْفَاظِ الْعُمُومِ مَا نَدْرِي مَنْ هُوَ الْعَامِلُ وَلَا الْمُدَّةُ وَلَا الْعَمَلُ وَلَا طَبِيعَةُ هَذَا الْعَمَلِ وَلَا صِفَتُهُ وَجِهَ الدَّلَالَةِ مِنَ الْآيَةِ: أَنَّهُ جَعَلَ لِمَنْ يَأْتِي بِصَوَاعِ الْمَلِكِ الَّذِي قُدِّ جَعَلًا وَهُوَ حِمْلٌ بَعِيرٌ، وَوُثِّقَ ذَلِكَ بِكَوْنِهِ ضَمْنَهُ وَالتَّزَمَهُ عَلَى نَفْسِهِ

بالسنة

لَمَّا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ قَوْمًا لُدَّ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَأَتَوْا أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالُوا: هَلْ فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ، فَقَالُوا: لَا، حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا شَيْئًا، فَجَعَلُوا لَهُمْ قَطِيعًا مِنَ الْغَنَمِ. قَالَ: فَجَعَلَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَيَرْقِي، وَيَتْفَلُّ حَتَّى بَرَأَ، فَأَخَذُوا الْغَنَمَ، وَسَأَلُوا عَنْ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: (وَمَا يُدْرِيكُمْ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ؟ خُذُوا وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ بِسَهْمٍ) وَجَاءَ فِي رِوَايَةِ خَمْسِينَ شَأْنًا، فِيهَا تَحْدِيدٌ لِهَذَا الْعَوَظِ

جائزة ومشروعة عند جمهور أهل العلم واختيار أكثر الفقهاء المتقدمين والمعاصرين

حكم الجعالة

مشروعية الجعل، وذلك لقول الصحابة (اجعلوا لنا جعلاً)، فدل على مشروعيتها.

أن الجعل جعل على الشيء الذي يمكن أن يحصل ويمكن ألا يحصل وهو المجهول العاقبة كما في البعير الشارد والعبد الآبق واللقطة

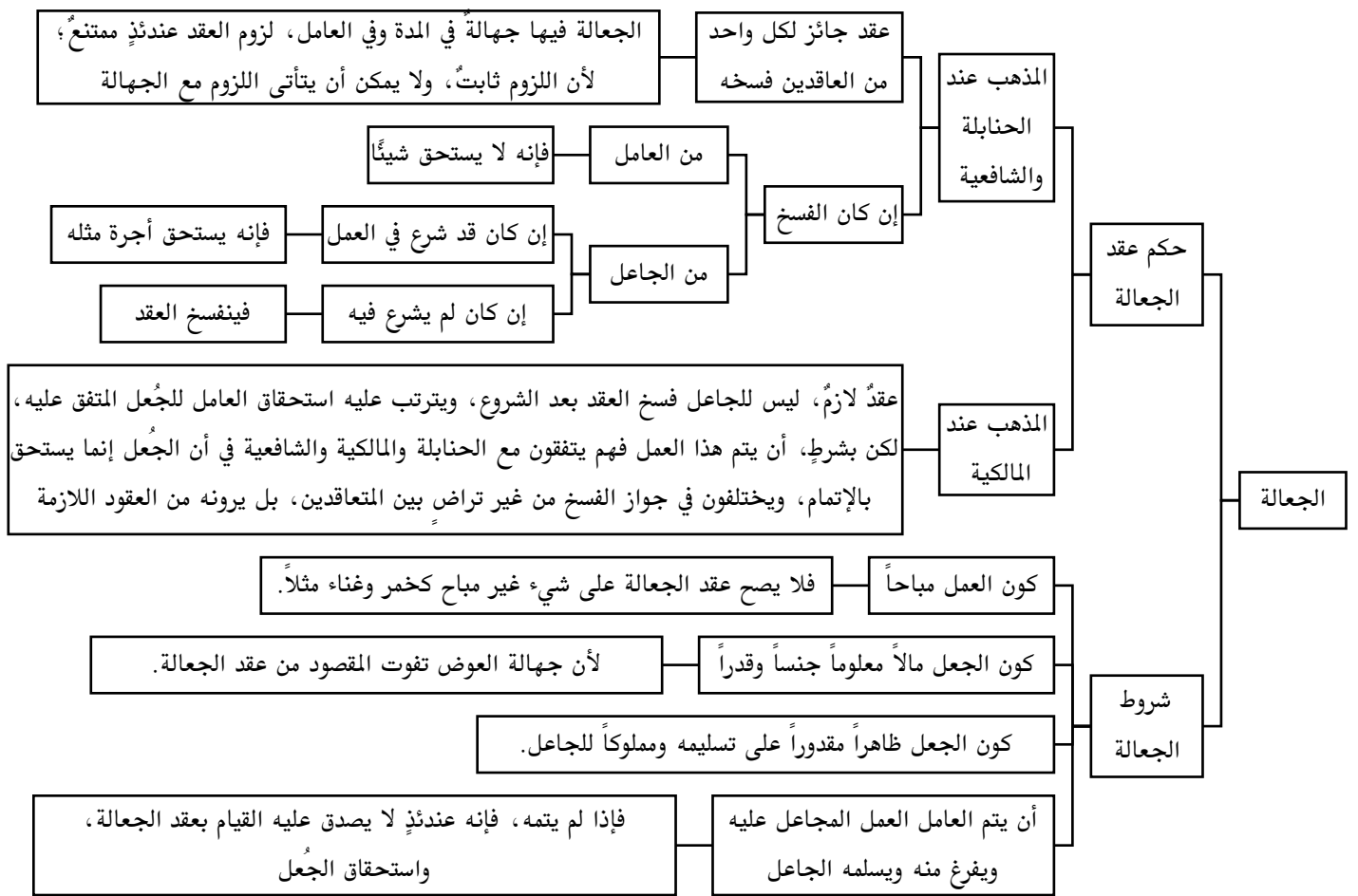
وفي الحديث بعض الفوائد منها

صحة الجعل بالمشاركة لأن الصحابة رضي الله عنهم امتنعوا وقالوا (حتى تجعلوا لنا جعلاً)

فإن حاجة الناس قد تدعو إليها لرد مال ضائع أو عمل لا يقدر عليه الجاعل ولا يجد من يتطوع به ولا تصح الإجارة عليه لجهالته، فجازت شرعاً للحاجة إليها كالمضاربة

بحاجة الناس الداعة إليها

خِلافًا لِلْحَنْفِيَّةِ يَمْنَعُونَ مِنَ الْجَعَالَةِ، لِمَا فِيهَا مِنَ الْغَرَرِ، حَيْثُ لَا يُدْرَى عَنْ هَذَا الْعَمَلِ، وَلَا عَنْ مَدَّتِهِ، وَلَا عَنْ الْعَامِلِ فِيهِ، وَهَذَا كُلُّهُ يُوَثِّرُ فِي الْمَعَاوِضَةِ عَلَيْهِ، وَبِنَاءً عَلَيْهِ يَقُولُونَ بِمَنْعِ هَذِهِ إِلَّا فِي صُورٍ مَحْدُودَةٍ جَدًّا، كَمَثَلِ رَدِّ الْعَبْدِ الْآبِقِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.



الفروق الفقهية بين عقدي الجعالة والإجارة

العقد	• جائز في الجعالة ولازم في الإجارة
العقد مع جهالة العمل	• يصح في الجعالة دون الإجارة
تعيين العامل	• لا يلزم في الجعالة خلافاً للإجارة
إستحقاق الجعل أو الأجر	• لا يستحق العامل الجعل إلا بتمام العمل خلافاً للإجارة يعني الإجارة لو استأجرت شخصاً، وأنهى نصف العمل، استحق نصف الأجر
الجمع بين تقدير المدة والعمل	• جائز في الجعالة دون الإجارة هذه مسألة محل خلاف، وقال غير واحد من الفقهاء بمنعها، فقالوا: إما أن تُقدَّر المدة، أو يُقدَّر عندئذ العمل
في أعمال القرب	• تصح الجعالة في أعمال القرب كالحج والآذان دون الإجارة



